العرب
الجمعة 2019/12/20
السنة 42 العدد 11564

القاعدة وراء طعن أعضاء فرقة مسرحية في السعودية

الرياض – أظهرت التحقيقات التي أجرتها السلطات السعودية في حادثة الطعن التي تعرّض لها الشهر الماضي أعضاء فرقة مسرحية أثناء عرض أقيم في العاصمة الرياض، أنّ الأمر يتعلّق بعمل إرهابي من تدبير تنظيم القاعدة.

وقالت قناة الإخبارية السعودية، الخميس، إن الرجل الذي اعتقل بعد طعنه ثلاثة من أعضاء الفرقة المسرحية في الحادي عشر من نوفمبر الماضي عمل بتكليف من أحد قادة تنظيم القاعدة في اليمن.

ورأى مراقبون أنّ الهجوم يظهر وجود فلول للتشدّد وممانعة عملية الإصلاح والانفتاح الجارية بالمملكة.

ورزحت المملكة خلال عشريات ماضية تحت نير منظور متشدّد للدين تحرسه شخصيات دينية منغلقة لكنّ لها سطوة اجتماعية وسياسية لافتة.

ووقع حادث الطعن في حديقة الملك عبدالله بوسط الرياض، وهي واحدة من عدة مقار تستضيف "موسم الرياض" الذي يستمر شهرين ويأتي في إطار مساعي الحكومة التي تستهدف انفتاح المجتمع السعودي وتنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط. وقالت وكالة الأنباء السعودية، آنذاك، إن المهاجم يمني الجنسية يبلغ من العمر 33 عاما، وأضافت أنّ الضحايا، وهم رجلان وامرأة، تعرضوا لجروح سطحية.

وظهر في تسجيل مصور بثته قناة الإخبارية السعودية على موقعها على تويتر رجلا يرتدي زيا عاديا يعدو مسرعا على خشبة المسرح نحو مجموعة من أعضاء الفرقة المسرحية ثم يسقط على الأرض بينما يطارده شخص آخر.

وتعدّدت خلال السنتين الماضيتين الفعاليات الثقافية في السعودية بشكل لافت، واتّخذ بعضها طابعا "جريئا" قياسا بالطبيعة المحافظة للمجتمع السعودي، غير أنّ الانتقادات لتلك الفعاليات، والهجوم عليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر دينية وأخلاقية، أظهرت أنّ البلد لا يخلو من مراكز تشدّد وممانعة للتطوّر والانفتاح، ما سيتطلّب المزيد من العمل الفكري والتربوي لتفكيك تلك المراكز، فضلا عن الجهد الأمني الضروري لمواجهة التشدّد والإرهاب.

سقف السلام في اليمن ينخفض مجددا إلى استكمال تنفيذ اتفاق ستوكهولم

الحديدة (اليمن) – عاد سقف التوقّعات بتحقيق السلام في اليمن لينخفض إلى مستوى استكمال تنفيذ بنود اتّفاق ستوكهولم، بعد أن دار الحديث مؤخّرا عن إمكانية إطلاق عملية سلام شاملة بدفع إقليمي ودولي وبمباركة من المملكة العربية السعودية القائدة لتحالف عسكري داعم للسلطات الشرعية اليمنية ضدّ المتمرّدين الحوثيين.

وقالت مصادر يمنية إنّ المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث الذي كثّف حراكه على محور الرياض صنعاء يواجه صعوبات في زحزحة الموقف المتشدّد لجماعة الحوثي المرتبطة بإيران، من السلام، مضيفة أنّ الدبلوماسي البريطاني السابق لم يحقّق تقدّما يذكر خلال زيارتيه الأخيرتين إلى صنعاء، وهو سبب تحفظه على نتائج الزيارتين وعدم إدلائه بتصريحات صحافية بشأنها.

> تركيز الجهود الأممية على حماية اتفاق ستوكهولم من الانهيار في ظل تعثر جهود إطلاق مسار للسلام الشامل

وقال أحد المصادر إنّ الفشل في إحراز تقدّم على مسار السلام الشامل في اليمن جعل المبعوث الأممي يوجّه اهتمامه نحو محاولة حماية اتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة من الانهيار، في ظل تعدّد الخروقات مؤخّرا لوقف إطلاق النار القائم هناك بمقتضى الاتفاق ذاته.

وكشف مصدر عسكري عن أن مباحثات جديدة عقدت، الخميس، بين ممثلي الحكومة اليمنية، المعترف بها دوليا، وجماعة الحوثي حول إعادة الانتشار في محافظة الحديدة، غربي البلاد.

وقال المصدر لوكالة الأنباء الألمانية طالبا عدم ذكر اسمه، إنّ لجنة إعادة الانتشار المكونة من ممثلين حكوميين وحوثيين برئاسة الأمم المتحدة عقدت، الخميس، اجتماعا على متن سفينة في عرض البحر الأحمر قبالة الساحل الغربي لليمن، ناقشت فيه مسألة تنفيذ اتفاق الحديدة.

من جانبها، ذكرت ألوية العمالقة التابعة للجيش اليمني التي تقاتل الحوثيين في الساحل الغربي، أنّ "جلسات الاجتماع الثلاثي المشترك السابع للجنة إعادة الانتشار لتنفيذ اتفاق السويد، انطلقت الخميس في المياه الدولية بالبحر الأحمر على متن السفينة الأممية أنتاركتيك دريم، نظرا لعرقلة وإغلاق الميليشيات الحوثية للمنافذ البرية ومنع الوفد الأممي من ممارسة عمله بأريحية".

وكانت الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي قد اتفقتا أواخر سنة 2018 بالعاصمة السويدية ستوكهولم على حل الوضع المتأزم في محافظة الحديدة وإعادة نشر القوات فيها، مع الاتفاق على تبادل نحو 16 ألف أسير ومعتقل.

ورغم مرور أكثر من عام، إلاّ أنّ تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه مازال يتعثّر في ظلّ تبادل الطرفين للاتهام بوضع عراقيل أمام التنفيذ.

وفي خطوة صغيرة، منفصلة عن الاتّفاق، تبادلت الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي ، الخميس، 135 أسيرا ومختطفا من الطرفين في صفقة جرت بمحافظة تعز، جنوب غربي البلاد، بوساطة محلية.

وقالت مصادر عسكرية مطلعة، لوكالة لأناضول، إن جماعة الحوثي أفرجت عن 75 مختطفا وأسيرا من أبناء تعز، مقابل إطلاق الحكومة 60 أسيرا من الحوثيين، جرى أسرهم خلال معارك بالمحافظة.

اعطونا السلام

الطبقة السياسية العراقية تناور لحماية مصالحها رغم تصاعد الاحتجاجات

مصالح الأحزاب تعطل تغيير القانون الانتخابي والتوافق على رئيس للوزراء

لن يمروا

عجز الطبقة السياسية في العراق عن اختيار شخصية توافقية لخلافة رئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبدالمهدي، وتعثّر إقرار قانون جديد للانتخابات يقطع مع هيمنة الأحزاب الكبرى على السلطة ويسدّ الطريق على تزوير إرادة الناخبين، يكشفان عدم قدرة النظام القائم في العراق على التجدّد وإصلاح نفسه من الداخل، الأمر الذي يفتح الباب لمزيد من التصعيد في الاحتجاجات القائمة منذ أكتوبر الماضي، ويضفي وجاهة ومشروعية على مطلب إسقاط النظام المرفوع في ساحات التظاهر والاعتصام.

بغداد – أثبت البرلمان العراقي بعده عن تحسّس نبض الشارع، عندما ضرب مطالب المحتجين المرابطين في الساحات العامة منذ مطلع أكتوبر الماضي، عرض الحائط، وأجّل النظر في قانون الانتخابات الذي يريد المتظاهرون أن يضمن حق الترشح الفردي بعيدا عن الأحزاب ونظام الاقتراع وفق الدوائر المتعددة في المحافظة الواحدة.

وتحوّلت عملية البحث في وضع القانون المنشود وإقراره، إلى بحث حزبي عن الطريقة التي يتم من خلالها ضمان الحفاظ على مكاسب الأحزاب السياسية والمادية وحمايتها من أيّ ضرر قد يطالها بموجب أيّ قانون انتخابي جديد.

ولم تخرج عملية البحث عن شخصية تخلف عادل عبدالمهدي المستقيل من رئاسة الحكومة، عن هذا السياق، حيث حاولت الشخصيات والأحزاب الممسكة بزمام السلطة الدفع بمن يضمن مصالحها ويكفل الحفاظ على نفوذ النظام الإيراني الذي تدين له بالولاء، بعيدا عن مطالب الشارع.

وأفضى ذلك إلى حدوث فراغ بعد أن انقضت الخميس المهلة الزمنية الممنوحة بموجب الدستور لتعيين خليفة لرئيس الوزراء المستقيل والذي يتولى حاليا تصريف الأعمال.

وتقابل جمودَ الطبقة السياسية وعجزها حركيةُ الشارع وتحفّزه للتصعيد، حيث وصف المحتجّون في بيان أصدروه الخميس ما يقوم به السياسيون بالمناورة، معتبرين "ما يحدث في أروقة الطبقة السياسية لا يتماشى أبدا مع ما مر به الشعب وجماهيره المعترضة من أجل حياة كريمة".

كما حذّر المحتجّون في ذات البيان من أن "تتخذ الاحتجاجات خطوات تصعيدية من شأنها الضغط وبشكل فعال ومغاير على السلطات التنفيذية والتشريعية".

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، لم يبق نائب في البرلمان إلاّ وخرج عبر وسائل الإعلام ليعد المتظاهرين بالعمل على تشريع قانون انتخابات عادل، يسمح بوصول المستقلين إلى مجلس النواب. لكن عود النواب، تبيّن مساء الأربعاء أنها مجرّد هواء في شبك، وذلك عندما اتفقوا أن هناك فقرتين في مشروع القانون الانتخابي المطروح بحاجة إلى إعادة نظر.

وحاول النواب التكتم على الفقرتين المذكورتين بعد جلسة مغلقة للبرلمان استمرت حتى وقت متأخر من ليل الأربعاء، لكنهما انكشفتا بعد حين، ليتبين أن الأولى تتعلق بحق الترشح الفردي لجميع العراقيين من دون شرط الانضمام إلى أيّ حزب، فيما تنص الثانية على أن لكل مقعد في البرلمان دائرة انتخابية واحدة.

ولا يسمح قانون الانتخابات النافذ في العراق بالترشح الفردي، كما ينص على أن المحافظة هي دائرة انتخابية واحدة، حتى إذا كانت تضم عشرات المقاعد، ما يضمن للأحزاب مرور جميع نواب البرلمان عبرها، فضلا عن حاجة المرشحين لهذه الأحزاب كي تموّل حملاتهم الدعائية التي يجب أن تغطي المساحة الكلية للدائرة التي يترشحون عنها، إذ في العادة لا يملك هؤلاء المال الكافي، الذي تملك الأحزاب الكثير منه، إلى جانب امتلاكها النفوذ والسلطة.

ويقول خبراء في العمليات الانتخابية إن تشريع قانون انتخابات يتضمن هاتين الفقرتين، يعني كنس الجزء الأكبر من أحزاب السلطة الحاكمة في العراق حاليا، التي كونت قوّتها عبر عمليات انتخابية مشوهة تعتمد على نظام القائمة الحزبية المغلقة والمفتوحة للمرشحين، فيما تكون المحافظة دائرة واحدة لجميع المقاعد المخصصة لها، ما يفسر تكرار فوز الأحزاب نفسها خلال الانتخابات المتكررة التي شهدتها البلاد منذ 2005.

هادي العامري

تعهد بعدم تسليم السلطة بعد «النضال» لأجلها أربعين سنة

ويصر المتظاهرون على اعتماد الترشيح الفردي خلال الانتخابات المقبلة، بينما تريد الأحزاب السياسية أن تواصل احتكار نوافذ الوصول إلى البرلمان.

وخلال العمليات الانتخابية السابقة، انتقت الأحزاب الشيعية والسنية والكردية المؤثرة مرشحيها بدقة، ليتطابقوا مع معايير العمل في صفوفها فحسب، من دون النظر إلى احتياجات الجمهور والبلاد.

ولا يتوقّع متابعون للشأن العراقي أن يقر النواب قانون انتخابات لا يضمن لهم الاستمرار في مناصبهم في الدورة المقبلة. وحتى لو أراد البعض منهم ذلك فإن الأحزاب التي تقف وراءهم ستمنعهم من القيام بذلك.

غير أن الخوف من تفاقم الوضع والتصعيد المحتمل من قبل المحتجين سيجعل الأمور كلها في حالة من الضبابية التي يمكن من خلالها إقرار القانون مع عمل تعديلات يمكن أن تضع شروطا تزيد من عبء الترشيح بالنسبة إلى المستقلين.

وكما يبدو فإن المتظاهرين على وشك أن ينجزوا نصرا جديدا على النظام بعد نصرهم المتمثل بسقوط الحكومة، فسقوط قانون الانتخابات المعمول به حاليا والذي كان سببا في هيمنة الأحزاب على السلطة يمثل خطوة مهمة قبل حل مجلس النواب.

وتضع الأحزاب هذه المحاذير في حساباتها وهي تسعى إلى عدّ نقاط الربح والخسارة في صراعها مع المحتجين. وحتى الآن يبدو أن المحتجين غير مقتنعين بأن استبدال رئيس وزراء برئيس وزراء آخر يمثل حلا للأزمة المتمثلة من وجهة نظرهم بالنظام الطائفي الذي تهيمن عليه أحزاب دينية يقف وجودها حائلا دون قيام دولة المواطنة.

وعمل مجلس النواب طوال السنوات الماضية على خدمة الهيمنة الحزبية على الدولة من خلال القوانين التي سنّها. لذلك فإن أيّ قانون جديد للانتخابات يكون من شأنه أن يسمح بالترشح الفردي على أساس تقسيم المحافظة الواحدة إلى دوائر انتخابية سيواجه بالرفض من قبل الأحزاب. وحسب تعبير هادي العامري زعيم ميليشيا بدر الذي يقود تحالف الفتح، فإن السلطة التي "ناضلوا" أربعين سنة من أجل الحصول عليها لن يمنحوها للآخرين.

ويعكس هذا الإصرار الحزبي على الاحتفاظ بالسلطة حالة اللامبالاة التي تتعامل بها القوى السياسية العراقية مع الشارع المنتفض، الذي فقد حتى الآن نحو 25 ألف ضحية بين قتيل وجريح خلال الاحتجاجات، ولم يحصل على شيء من حقوقه تقريبا، باستثناء استقالة رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي، الذي ما يزال يمارس أعماله بشكل طبيعي حتى الآن.

ولوّح محتجون بتصعيد شعبي، قد يتضمّن اقتحام مبنى البرلمان في المنطقة الخضراء وسط بغداد في حال لم يجر تشريع قانون الانتخابات وفق الملاحظات التي أعلنت في ساحات التظاهرات.

قوة أميركية تعتقل قياديا في الحشد العشائري غربي العراق

الرمادي (العراق) – نفّذت الولايات المتحدة وعيدها بالردّ على استهداف مصالحها داخل الأراضي العراقية، من خلال عملية إنزال جوي اعتقلت فيها قائدا ميدانيا في الحشد الشعبي.

وقال مصدر محلّي في محافظة الأنبار بغرب العراق إنّ قوة أميركية نفّذت عملية إنزال جوي في منطقة جبة التابعة لناحية البغدادي على بعد تسعين كيلومترا غربي مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار بغرب العراق، اعتقلت خلالها القيادي في الحشد العشائري (تابع للحشد الشعبي) نصير العبيدي من منزله.

ونقلت وكالة الأناضول عن ضابط برتبة مقدم في شرطة الأنبار دون ذكر اسمه القول إنّ "اعتقال العبيدي تم فجر الخميس على خليفة قصف قاعدة عين الأسد بصواريخ من المنطقة قبل أيام، وبعد الاشتباه بضلوعه في العملية".

وكانت خمسة صواريخ سقطت قبل أكثر من عشرة أيام على قاعدة عين الأسد بناحية البغدادي التي تتخذها القوات الأميركية مقرا لها.

وقال وزير الدفاع مارك إسبر ردّا على الهجوم وعدّة هجومات أخرى مشابهة استهدفت مواقع تضم جنودا أميركيين "نحتاج إلى مساعدة العراقيين من أجل استقرار الوضع الأمني ووضعه تحت السيطرة، لكننا ما زلنا نحتفظ بحقنا في الدفاع عن النفس وسنمارسه".